

النظام الأساسي

جمعية "سبورتينغ سيدي حسين للتنشيط الرياضي"

النظام الأساسي للجمعية

العنوان الأول: أحكام عامة

الفصل الأول: جمعية "سبورتينغ سيدي حسين للتنشيط الرياضي" هي جمعية رياضية تخضع في أهدافها وتكوينها وتسيرها لأحكام التشريع الجاري به العمل المنظم للجمعيات وللقانون الأساسي عدد 41 المؤرخ في 6 فيفري 1995 المتعلق بالهيكل الرياضية وجميع النصوص التي تنقحه أو تكمّله وخاصة المرسوم عدد 66 لسنة 2011 المؤرخ في 14/7/2011 و للقانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 3 اوت 1994 المتعلق بتنظيم وتطوير التربة البدنية والأنشطة الرياضية والأحكام كل من النظام الأساسي والنظام الداخلي للجامعة التونسية للرياضة للجميع.

وهي منخرطة بالجامعة التونسية للتأهيل والتكوين للشباب.
بمقتضى الفصل الثاني: تهدف جمعية "سبورتينغ سيدي حسين" :

- تمكين أكبر عدد ممكن من متساكني منطقة سيدي حسين والمناطق المجاورة لها وخاصة الشباب من تعاطي أنشطة بدنية ورياضية بهدف الترويج عن النفس و المحافظة على الصحة.
- تنظيم أنشطة وتظاهرات للتعريف بالفوائد الصحية لتعاطي الأنشطة البدنية والرياضية.
- المساهمة في النهوض بالأنشطة الرياضية صلب مؤسسات الوقت احر باجته.
- إكساب منخرطيها المعارف و المهارات الأساسية والضرورية لتعاطي الاختصاصات الرياضية التي يرغبون في مزاومتها.

توفير التكوين و التاطير اللازمين لتحسين الاقتدار الرياضية للمنخرطين.

القيام بتظاهرات رياضية كبرى للشباب

الفصل 3: تخضع جمعية "سبورتينغ سيدي حسين" في تكوينها ونشاطها إلى كافة أحكام المحددة بالتشريع الجاري به العمل المتعلق بجمعيات في حدود الإمكانيات المتاحة.

الفصل 4: تنشط جمعية "سبورتينغ سيدي حسين" في فضاءات رياضية تستجيب لشروط الصحة والسلامة وتعمل على توفير المرافق و التجهيزات الضرورية و وضعها على ذمة منخرطيها لممارسة الرياضة.

الباب الأول: الجلسة العامة

الفصل 13: تعقد الجمعية جلسات عادية وجلسات عامة خارقة للعادة وجلسات عامة انتخابية استثنائية.

الفصل 14: تضم الجلسة العامة الأعضاء المنخرطين بالجمعية. ويضبط النظام الداخلي للجمعية طريقة وإجراءات الانخراط بالجمعية.

الفصل 15: تلتم الجلسة العامة العادية بدعوة من رئيس الجمعية توجه إلى الأعضاء المنخرطين قبل 20 يوما على الأقل من تاريخ انعقادها وتشر بواسطة الصحافة وبقية الوسائط، وتتضمن الدعوة وجوبا جدول الأعمال.

الفصل 16: تتولى الجلسة العامة العادية تحديد السياسة العامة للجمعية وتوجيهها ومراقبتها. كما تتولى المصادقة على مشاريع النظام الداخلي للجمعية وترتيبه العامة، وتنقسم إلى جلسة عامة انتخابية وجلسة عامة تقييمية.

الفصل 17: تنعقد : حريا الجلسة العامة الانتخابية مرة كل ثلاث سنوات.

الفصل 18: تقوم الجلسة العامة الانتخابية:

1. بتعين مشرفين على عملية الاقتراع وفرز الأصوات.
2. بانتخاب أعضاء الهيئة المديرية.
3. بالاطلاع على التقرير الأدبي المعروض من قبل الهيئة المديرية والمصادقة عليه. بالاطلاع على التقرير المالي المعروض من قبل الهيئة المديرية وعلى تقرير مراقب الحسابات بشأنه والمصادقة عليه.
4. بالاطلاع على التقرير المالي المعروض من قبل الهيئة المديرية وعلى تقرير مراقب الحسابات بشأنه والمصادقة عليه.
5. بمناقشة المسائل المدرجة بجدول الأعمال.

7. يتخذ قرار الجمعية العامة، ويكون وجوباً من بين مراقبي المسجلين بمهنة الخبراء
المختصين بالمادة التأسيسية.

8. يسلط معلوم الانحراف السري.

9. مراجعة النظام الداخلي للجمعية أو تنقيحه مع التقيد باحترام أحكام النظام الأساسي للجمعية.

10. بالتزجيس في شراء العقارات أو بالتفويت فيها عند الاقتضاء.

الفصل 19: لا تكون أشغال الجلسة العامة العادية قانونية إلا بحضور أكثر من نصف الأعضاء المنخرطين على الأقل.

وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية في اجل لايتعدى خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ عقد الجلسة الأولى بدعوة من رئيس الجمعية، وتكون مداولاتها شرعية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

الفصل 20: تعقد الجمعية وجوباً جلسة عامة تقيمية مرة كل سنة عدا السنة التي تعقد فيها الجلسة العامة الانتخابية.

الفصل 21: تتخذ القرارات في الجلسة العامة العادية برفع الأيدي وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي صورة التساوي يرجح صوت الرئيس، إلا انتخاب أعضاء الهيئة المدبرة يتم وجوباً بالاقتراع السري من قبل الأعضاء المنخرطين.

الفصل 22: يمكن أن تعقد جلسة عامة خارقة للعادة في أي وقت بطلب من الهيئة المدبرة أو بطلب كتابي موجه إلى الهيئة المدبرة من قبل ثلثي (2/3) الأعضاء المنخرطين بغرض المداولة في المسائل التالية:

1. اتخاذ تدابير على غاية من الأهمية لمصلحة الجمعية.

2. مراجعة النظام الأساسي للجمعية.

3. حل الجمعية.

وتعقد الجلسة العامة الخارقة للعادة بدعوة من رئيس الجمعية توجه إلى الأعضاء المنخرطين قبل خمس عشر يوماً على الأقل من تاريخ انعقادها وتشر بواسطة الصحافة وتتضمن الدعوة وجوباً جدول الأعمال.

الفصل 23: لا يمكن أن تكون أعمال الجلسة العامة المخارقة للعادة قانونية إلا بحضور نصف (1/2) الأعضاء المنخرطين على الأقل في صورة عدم اكتمال النصاب القانوني يقوم رئيس الجمعية بالدعوة للجلسة العامة ثانية في أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما، وتكون مداولاها شرعية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين. وفي كل الحالات لا تتخذ القرارات إلا بأغلبية نصف (1/2) أصوات الأعضاء الحاضرين.

الفصل 24: تتخذ القرارات في الجلسة العامة المخارقة للعادة برفع الأيدي وبأغلبية نصف (1/2) أصوات الأعضاء الحاضرين. وفي صورة التساوي يرجح صوت الرئيس، إلا أن النظر في مسألي اتخاذ التدابير على غاية من الأهمية لمصلحة الجمعية أو حل الهيئة المديرة للجمعية يتم وجوبا بالاقتراع السري من قبل الأعضاء المنخرطين.

الباب الثاني: الهيئة المديرة

الفصل 25: تسير الجمعية هيئة مديرة منتخبة مكونة من رئيس ونائب رئيس وأعضاء وذلك لمدة ثلاث سنوات. وتنتخب الجلسة العامة للهيئة المديرة عن طريق الاقتراع.

و تقرّر طريقة الاقتراع المتبعة ويتم الإعلام بما عبر بلاغ صادر بالصحف اليومية قبل شهر على الأقل من انعقاد الجلسة العامة الانتخابية.

الفصل 26: يشترط في عضو الهيئة المديرة:

(1) أن يكون تونسي الجنسية.

(2) أن يكون نقي السوابق العدلية ومتمتعاً بحقوقه المدنية.

(3) أن يبلغ سنه 18 سنة على الأقل في تاريخ إيداع الترشيح.

(4) أن لا يكون تعرض لعقوبة تتعلق بالأخلاق الرياضية أو بالإيقاف عن النشاط الرياضي بقرار

معلل طبقا للقوانين المنظمة للنشاط الرياضي بتونس.

الفصل 27: تتركب الهيئة المديرة من ثلاثة عشر عضوا. وتوزع مسؤوليات الهيئة المديرة على النحو التالي:

- كاتب عام
- كاتب عام مساعد
- أمين مال
- عضو مكلف بالمسابقات والتظاهرات
- عضو مساعد مكلف بالمسابقات والتظاهرات
- عضو مكلف بالتكوين والتثقيف الرياضي
- عضو مكلف بالرياضة النسائية
- عضو مكلف بالمسابقات والتظاهرات

الفصل 28: تتكون كل خدمات أعضاء الهيئة المديرية بمجانبة.

الفصل 29: تجتمع الهيئة المديرية بصفة دورية وبدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أسابيع على الأقل، وكلما دعت الضرورة لعقد اجتماعات من شأنها ضمان حسن سير الجمعية.

ولا يعتبر الاجتماع صحيحا إلا بحضور نصف الأعضاء وتتخذ الهيئة قراراتها بعد المداولة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي أصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

وإذا استحال على الرئيس التنبؤ بتجاوز تنقيح المديرية أن تجتمع برئاسة نائب الرئيس وتنتزع كل قرارات الهيئة المديرية بدفتر مرقم خاص بجلستها ويوقع من قبل الرئيس أو نائب الرئيس.

الفصل 30: للهيئة المديرية الصلاحيات التامة للقيام بجميع العمليات اللازمة لتحقيق أهداف الجمعية باستثناء القرارات التي هي من مشمولات الجلسة العامة.

كما تقوم ب:

- إعداد النظام الداخلي للجمعية الذي يتم أحكام هذا النظام الأساسي وتقع المصادقة عليه من قبل الجلسة العامة.
- النظر في قبول الأعضاء ورفتهم مع مراعاة أحكام الفصل السابع من هذا النظام الأساسي.

إسناد العضوية الشرفية.

- الإذن ببراء المحلات وكراء الأثاث اللازم لنشاط الجمعية وكذلك شراء المعدات والمنقولات وبيعها والقيام بغير ذلك من العمليات التي تساعد على تنمية موارد الجمعية.

- انتداب الأعوان وضبط أجورهم طبقاً للقرائن الجاري بها العمل.

- توفير الموارد المالية اللازمة لتأمين نشاط الجمعية.

- التعاقد مع الإطار الفني المختص للإشراف على الجوانب الفنية.

- تأمين الرياضيين و الأفراد المستفيدين ضد كافة الحوادث و الأخطار التي تنشأ من ممارسة الرياضة.

الفصل 31: رئيس يمثل الجمعية في جميع الحالات وخاصة لدى الحاكم كما يشرف على تسيير أعمال الهيئة المديرية ويسهر على تنفيذ مقرراتها. وينوب الرئيس مساعد أو أكثر طبقاً لتفويض مسبق منه.

الفصل 32: يتولى أمين المال التصرف في أموال الجمعية المرخص فيها قبضا و صرفا من قبل الهيئة المديرية ويسهر على استخلاص الاشتراكات بصفة منتظمة ويمسك دفتر حسابات مرقما وممضى. وعليه أن يحتفظ بجميع مؤيدات المصاريف للإستظهار بها عند الاقتضاء. ويتولى وجوبا مع رئيس الجمعية الإمضاء على كل الوثائق و الوصولات المتعلقة بالعمليات المالية قبضا و صرفا.

الفصل 33: يسهر الكاتب العام للجمعية على ضبط مواعيد اجتماعات الهيئة المديرية و إعلام الأعضاء بذلك، ويقوم بإعداد محاضر جلسات الهيئة المديرية وإعلام الأعضاء بأبرز القرارات التي تم اتخاذها و متابعة تنفيذها و تحرير المراسلات و مسك دفتر الجلسات والإشراف على التسيير الإداري للجمعية.

الباب الثالث : اللجان

الفصل 34: تخدم لجان مختصة داخل الجمعية تتولى مساعدة الهيئة المديرية في تسيير أعمال الجمعية و يرأسها أعضاء من الهيئة المديرية أو من خارجها، ويعين أعضاؤها من قبل الهيئة المديرية بضبط النظام الداخلي للجمعية عدد هذه اللجان و توكيفاتها ومهامها.

الباب الخامس: في نظام الاقتراع

الفصل 35: يتم انتخاب الهيئة المديرية باعتماد نظام الاقتراع على الأفراد.

الفصل 36: يختار كل مرشح محلاً لخبراته، ينص عليه عند تقديم ملف ترشحه، ويقتطع كل ملف مطلب ترشح باسم رئيس الجمعية ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

ويقدم إيناع مطلب الترشح وجوباً بكتابة الجمعية مقابل كشف في الوثائق مضمي وختم وينص على هذه التضمن وتاريخ الإيناع. عكس الضبط بالجمعية.

الفصل 37: يغلق باب الترشيحات وإيناعها بكتابة الجمعية 07 أيام قبل موعد الجلسة العامة دون احتساب يوم انعقاد تلك الجلسة. ويجب أن يتضمن الإعلام بتاريخ الجلسة العامة الانتخابية و الدعوة لحضورها المعلن عن وسائل الإعلام، تاريخ غلق الترشيحات.

الباب السادس: الإجراءات الخاصة بقبول الاستقالة أو فقدان العضوية بالهيئة

المديرية

الفصل 38: تتم الاستقالة المقدمة من عضو الهيئة المديرية بأي وسيلة تترك أثراً كتابياً موجهة إلى رئيس الجمعية، و يعتبر العضو مستقلاً من تاريخ بلوغ الرسالة.

الفصل 39: إذا سحب عضو من قبل الهيئة المديرية، إلا بعد استدعائه وإخطائه بآخر تنازلاً ببياناته، وفي حالة امتناع العضو عن تقديم التوضيحات اللازمة في الغرض تحتفظ الهيئة المديرية بحقها في اتخاذ قرار الرفض.

من أسباب رفض أحد أعضاء الهيئة المديرية :

- اقترافه غلطة فادحة .

عدم دفعه الاضرار السنوي.

فقدانه لحقوقه المدنية.

الغياب عن اجتماعات الهيئة المديرة ثلاث مرات متتالية بدون موجب شرعي

الفصل 41: لا يترتب عن وفاة أو استقالة أو رخصت إحدى أعضاء الجمعية مهما كانت صفة توقف نشاط الجمعية.

الفصل 41: في صورة حدوث شغور في منصب رئيس الجمعية يتولى مهام رئاستها نائب الرئيس. وفي حالة التعذر يتم انتخاب رئيس الجمعية من بين أعضاء الهيئة المديرة.

الفصل 42: يجب الدعوة لجلسة عامة انتخابية استثنائية في أي وقت من السنة في صورة حدوث شغور في ترقية الهيئة المديرة يفوق نصف أعضائها.

وتعهد مهمة الدعوة إلى عقد جلسة عامة انتخابية استثنائية إلى الكاتب العام للجمعية في حالة شغور مناصي رئيس الجمعية ونائبه. وتستكمل الهيئة المديرة الجديدة ما تبقى من فترة نيابية للهيئة المنحلة إلى حين انعقاد الجلسة العامة الانتخابية القادمة.

العنوان الخامس: النظام المالي والمحاسبي

الفصل 43: تتكون موارد الجمعية من:

- مداخيلها الذاتية المتأتية من نشاطاتها المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعها.
- معاليم الانخراط للأعضاء العاملين و الأعضاء الشرفيين.
- التبرعات الممنوحة من قبل الأفراد و المؤسسات و الجمعية.
- المنح و المساعدات المالية والعينية المتأتية من السلط العمومية.

الفصل 44: تتولى الجمعية مسك محاسباتها طبقا لأحكام الفصل 7 مكرر من القانون الأساسي عدد 78 لسنة

2004 المؤرخ في 6 ديسمبر 2004 المتعلق بإتمام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 6

فيفري 1995 المتعلق بالهيكل الرياضية ولمعيار المحاسبة الخاص بالهيكل الرياضية (عدد 40) المصادق عليه بقرار

وزير المالية المؤرخ في 21 أوت 2007.

الفصل 45: الالتزامات العامة على الجمعية تنفيذ الالتزامات العمولة عليها بمقتضى التشريع الجاري به العمل ومن أهمها
ملاص مساهمات أنظمة الضمان الاجتماعي المنصوص عليه بالقانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14
ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

التعويضات السادسة: حل الجمعية و تصفية مكسيها

الفصل 46: يقع التصريح بحل الجمعية بصفة تلقائية في إطار جلسة عامة خارقة للعادة.

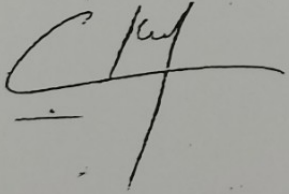
الفصل 47: في صورة حل الجمعية تقرر الجلسة العامة المنعقدة لهذا الغرض مال مكاسب الجمعية طبقا للتشريع
الجاري به العمل.

العنوان السابع: أحكام مختلفة

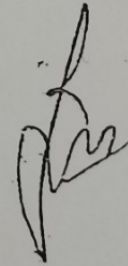
الفصل 48: لا يعد مسؤولو وأعضاء وإجراء الجمعية والمنخرطون فيه مسؤولون شخصيا عن الالتزامات
القانونية للجمعية، ولا يحق لدائمي الجمعية مطالبتهم بسداد الديون من أموالهم الخاصة.

الفصل 49: يجب على الجمعية إعلام منظوريه من رياضيين و مؤطرين بكافة الأحكام التشريعية والترتيبية
المتعلقة بمكافحة تعاطي المنشطات.

عن رئيس الجمعية
عصام كيرى



محمد بن إبراهيم



جمعية سبورتينغ
سيدي حسين
أعضاء الشباب و الرياضيين سيدي حسين